

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 583 ° (المادة 83) . مثلاً لا لَوْ أَعْطَى إِلَى قَصَّارٍ ثَوْبَ قُمَاشٍ لِقَصْرِهِ ، فَعَلَى الْقَصَّارِ بَعْدَ قَصْرِ الثَّوْبِ رَدُّهُ إِلَى صَاحِبِهِ (البَزْازِيَّةُ ، الِهْنَدِيَّةُ) . ثَالِثًا - يَجِبُ عَلَى الرَّاعِي الَّذِي يَكُونُ أَجِيرًا مُشْتَرَكًا أَنْ يُعِيدَ الدَّوَابَّ إِلَى أَصْحَابِهَا وَيُسَلِّمَهُمْ إِيسَاهَا ، وَعَلَى ذَلِكَ ، فَلَوْ فَقِدَتْ بَقَرَةٌ وَتَلِفَتْ ، وَقَالَ الرَّاعِي إِنِّي أَوْصَلْتُهَا إِلَى الْقَرِيَّةِ يُنْظَرُ ، فَإِذَا كَانَتْ الْعَادَةُ فِي تِلْكَ الْقَرِيَّةِ عَدَمُ لُزُومِ تَسْلِيمِ الرَّاعِي لِكُلِّ دَوَابٍّ وَيَكْفِي إِدْخَالُهَا الْقَرِيَّةَ يُصَدَّقُ الرَّاعِي بِإِدْخَالِ الْبَقَرَةِ الْقَرِيَّةَ مَعَ الْيَمِينِ ، وَلَا يَلْزَمُهُ ضَمَانُ (الْزُّطْرُ الْمَادَّةُ 1774) ، وَإِذَا نَكَلَ ضَمِنَ (الْأَنْقَرُويُّ ، وَمَجْمَعُ الْأَنْهَارِ ، البَزْازِيَّةُ) . أَمَّا صَرْفِيَّاتُ نَقْلِ الدَّقِيقِ بَعْدَ طَحْنِ الْحُبُوبِ فِي الطَّاحُونِ ، فَعَلَى صَاحِبِهِ ، وَلَيْسَ عَلَى الطَّاحِنِ . رَابِعًا - الْمَادَّةُ الْآتِيَّةُ : (المادة 595) احْتِاجَ رَدِّ الْمَأْجُورِ وَإِعَادَتِهِ إِلَى الْحَمْلِ وَالْمُتُونَةِ فَأُجْرَةُ نَقْلِهِ عَلَى الْآجِرِ . إِنْ احْتِاجَ رَدِّ الْمَأْجُورِ وَإِعَادَتِهِ إِلَى الْحَمْلِ وَالْمُتُونَةِ فَتَلْزَمُ الْآجِرَ أُجْرَةُ نَقْلِهِ بِمُجَرَّدِ اسْتِلامِهِ ، وَلَيْسَ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ أَوْ الْآجِرِ حَتَّى إِنَّهُ إِذَا شَرَطَ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ فَسَدَتْ الْإِجَارَةُ ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَأْجِرَ لَمْ يَكُنْ لَا يَنْتَالُ مِنْهَا فِعَالُ الْمَأْجُورِ مَجَّانًا ، فَلَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَتَحَمَّلَ مَتُونَةَ الرَّدِّ وَمَضَرَّتَهُ . كَذَلِكَ إِذَا اسْتَأْجَرَ أَحَدٌ رَحَى يَدٍ وَانْقَضَتْ مُدَّةُ الْإِجَارَةِ ، فَعَلَى الْآجِرِ تَسْلِيمُهَا وَأُجْرَةُ نَقْلِهَا . (التَّنْقِيحُ ، وَالْأَنْقَرُويُّ) . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُشْرَطَ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ أَنْ يَرُدَّ الْعَيْنَ إِلَى الْآجِرِ وَلَهَا حَمْلُ وَمَتُونَةُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَمْلُ وَمَتُونَةُ جَازَ (الِهْنَدِيَّةُ فِي الْبَابِ الْخَامِسِ) - * * * * *